اما بالنسبة لاسرائيل فقد ذكرنا عددا من الدلائل تشير الى انها ترغب في ضم الجزء العربي من فلسطين الى شرق الاردن . وفي ٢٤ نيسان ١٩٥٠ (يوم اعلان مجلس النواب الاردني قرار الضم) اعلن ناطق باسم الحكومة الاسرائيلية « ان هذه خطوة من جانب واحد لا تلزم حكومة اسرائيل بأي شيء . نحن مرتبطون مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية باتفاقية وقف اطلاق النار ونحن مسممون على الالتزام به بدقة،ولكن هذه الاتفاقية لا تشمل أية تسوية سياسية نهائية ، ولا يمكن التوصل الى أي تسوية نهائية دون مفاوضات وعقد سلام بين الطرفين . لذلك يجب ان يكون واضحا ان مسالة وضع المناطق العربية غربي الاردن بقيت بالنسبة لنا مسألة مفتوحة »(١١٠) ولم يكن مثل هذا التصريح يعني رفض الضم ، بل اكثر من ذلك كما ذكر مئير فلنر ، عضو الكنيست ، اثناء نقاش بيان الناطق الرسمي باسم الحكومة الاسرائيلية في جلسة الكنيست التي خصصت لهذا الشأن « ان الحكومة — عمليا — موافقة على الضم ، وفوق هذا فقد عملت الحكومة كل ما في وسعها ليعلن الضم »(١١١). وقد وافقت الكنيست في جلستها ١٩٥٠/٥/٤ على سياسة الحكومة تجاه ضم فلسطين الى شرقي الاردن(١١٢) .

الضم في الجامعة العربية

قبل ان تدخل الجيوش العربية فلسطين بوقت كاف اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارا بالاجماع في ١٢ نيسان ١٩٤٨ نص على « **ان دخول الجيوش العربية لفلسطين لانقاذها يجب ان ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال او التجزئة لفلسطين وانه بعد اتمام تحريرها تسلم الى اصحابها ليحكموها كما يريدون** » . غير ان ما رسم من دور لعبد الله كان يجب ان يضعه في طرف نقيض مع ذلك القرار فقام بخطواته التدريجية في ضم الاجزاء التي احتلها الجيش الاردني الى شرق الاردن . وقد بينا في فقرة سابقة من هذه الدراسة بعض ردود الفعل العربية « الغاضبة » على مؤتمر اريحا ، غير ان هناك من الدلائل ما يشير الى ان ردود الفعل هذه لم تكن اكثر من « تسجيل موقف » علني منسجم انسجاما تظاهريا مع موقف الجماهير العربية التي كانت قد اتخذت موقفا معاديا من عبد الله وأعماله العسكرية والسياسية تجاه فلسطين . وقد ظهر ذلك جليا في خفوت الضجة الاعلامية وزوالها بعد فترة قصيرة من مؤتمر اريحا ولمدة استمرت اكثر من سنة وضعت خلالها اجراءات الضم الادارية والسياسية موضع التنفيذ . بل اكثر من ذلك فقد كشف توفيق ابو الهدى في وقت لاحق (في جلسة افتتاح مجلس الامة الاردني في نيسان ١٩٥٠) انه كان قد اجرى اتصالات في العام ١٩٤٩ مع عدد من الدول العربية ضمن فيها تأييدها لضم « الضفة الغربية » الى شرق الاردن عندما يعرض الامر على مجلس الجامعة العربية في تشرين الثاني ١٩٤٩(١١٣). ومن خلال الاطلاع على وثائق تلك الفترة يتضح انه كان ثمة تعمد لابعاد حكومة عموم فلسطين عن دورة الجامعة تلك ، وهذا التعمد يعزز ما ادعاه ابو الهدى عن التفاهم الذي حدث مع بعض الدول العربية حول الضم . وقد بدأ هذا الامر يتكشف منذ شهر اب ١٩٤٩ ، ففي الرابع منه عمم الحاج امين الحسيني مذكرة على الدول العربية « بشأن سلوك الحكومة الاردنية الشاذ في فلسطين » أوضح فيها ان المملكة الاردنية اخذت في ضم المناطق الفلسطينية التي تسيطر عليها القوات الاردنية اليها « اداريا واقتصاديا وقضائيا ، وهي اليوم شارعة في العمل لضمها اليها سياسيا وجعلها قسما منها ، وهذا امر يؤدي ليس الى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم في الاستقلال فحسب بل الى منح بقية بلادهم الى اليهود بسخاء منقطع النظير ... والى توسيع رقعة البلاد العربية التي يسيطر عليها